



## "أنماط التصميمية للمباني السكنية المعاصرة لذوي الدخل المتوسط في مدينة إب"

جلال عبده صالح سعد، مجدي محمد رضوان، محمد عبدالسميع عيد

قسم العمارة- كلية الهندسة جامعة أسيوط

Received 8 October 2019; Accepted 14 October 2019

### الملخص

نتيجة للتغيرات الكبيرة التي شهدتها اليمن عموماً ومدينة إب خصوصاً منذ قيام الوحدة اليمنية في عام 1990م وحتى العام 2018م من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية، وبسبب الهجرة من الريف إلى المدينة وما ترتب عنها من زيادة الحاجة إلى بناء المساكن، وفي ظل غياب القوانين والتشريعات والوعي المجتمعي ظهرت أنماط تصميمية جديدة للمباني السكنية لفئة ذوي الدخل المتوسط في مدينة إب نتيجة لتلك التغيرات.

يقوم البحث بدراسة التغيرات التي طرأت على الأنماط التصميمية للمباني السكنية في مدينة إب ورصدها للاستفادة منها في قطاع الإسكان الحديث بما يتفق مع البنية الثقافية والاقتصادية للمجتمع ويلبي الاحتياجات الوظيفية الجديدة والمعاصرة للسكان، وينتهج البحث الطريقة الوصفية الوثائقية لتتبع الأنماط السكنية في المسكن التقليدي والحديث قبل وبعد ثورة 26 سبتمبر 1962م وحتى نهاية القرن العشرين، ومن ثم القيام بدراسة ميدانية للمباني السكنية المعاصرة لذوي الدخل المتوسط في إب واستخلاص التغيرات التي طرأت على الأنماط التصميمية لمساكن تلك الفئة، وقد توصل البحث إلى وجود أربعة أنماط تصميمية للمباني السكنية في مدينة إب، ساهم في ظهورها المستوى الاقتصادي للسكان والتباينات الثقافية والوظيفية والاجتماعية، وذلك مما يسهم في استيعاب المؤسسات ذات العلاقة بالإسكان والمهندسين المعماريين للتغيرات في الأنماط التصميمية للمباني السكنية والتي أفرزتها التغيرات الاقتصادية والثقافية والفكرية والسياسية بما يسهم في الارتقاء بالبيئة السكنية لهذه الفئة، وذلك من خلال التجاوب بشكل فاعل مع توجهات السكان وإمكاناتهم المتاحة في سد احتياجاتهم السكنية، وينتهي البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات تساهم بالمساعدة في إنتاج مساكن تلبي احتياجات السكان من فئة ذوي الدخل المتوسط، ترتبط بالماضي وتناسب الحاضر والمستقبل وتلائم واقع السكان وإمكاناتهم وتوجهاتهم.

### 1. المقدمة

تمتلك مدينة إب خصوصية طبيعية وثقافية تمثلت في طوبوغرافيتها وتضاريسها المنحدرة التي تحتضنها مجموعة من الجبال مكونة هوية طوبولوجية تجعل من المحددات الطبيعية وخطوط الكنتور المعالم الأساسية في عمليات التصميم، بالإضافة إلى مناخها المعتدل والمثالي، وخصوصية البيئة الثقافية المرتبطة بالأرض والتي تشكلت بناء على توزيع الأسرة في المكان<sup>[12]</sup>.

لقد اشتدت مشكلة السكن في اليمن عامة وفي إب خاصة منذ السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، والتي تأثرت بعاملين رئيسيين تمثلتا بالاقتصاد اليمني والذي مثله مثل معظم اقتصادات البلدان النامية في الشرق الأوسط وأيضاً بالهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر<sup>[19]</sup>.

وتوفير المسكن لا يزال أحد هموم الأسرة اليمنية خصوصاً فئة الدخل المتوسط وأهم أولوياتها لتحقيق استقرارها، حيث تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد عن 90% من المساكن التي يتم بناؤها سنوياً في اليمن يقوم بها الأفراد أنفسهم دون تدخل من الدولة<sup>[4]</sup>، وتلك المساكن لا تلبي الجوانب البيئية والوظيفية والصحية لأسباب أهمها تلك التي تتعلق بالمعايير التصميمية والبيئية وعدم ملاءمة بعضها للبيئة المكانية أو المادية للسكان اليمني.

وفي وقتنا الحالي أصبح الحصول على مسكن مناسب يلبي احتياجات الأسرة من الصعوبة بمكان، نظراً للظروف الاقتصادية المتقلبة، والارتفاع المتسارع في أسعار الأراضي، إضافة إلى التعقيدات والتقليد الأعمى، وقد أفرزت هذه التغيرات والتطورات التي شهدتها مدينة إب ظهور أنماط تصميمية جديدة للمباني السكنية لفئة ذوي الدخل المتوسط والتي جاءت كنتاج لتلك التغيرات.

### 1.1. مشكلة البحث

تفتقر مدينة إب إلى المباني السكنية التي تحقق احتياجات ذوي الدخل المتوسط وتفي بمتطلبات العصر بسبب التسارع في عمليات البناء والهجرة من الريف إلى المدينة، وما ترتب على ذلك من زيادة الحاجة إلى بناء المباني السكنية في ظل غياب القوانين والتشريعات والرعي المجتمعي الذي ينظم تلك العملية<sup>[12]</sup>، وقد شهدت مدينة إب تغيرات اقتصادية وسياسية وثقافية هامة منذ العام 2000م الأمر الذي انعكس على ظهور تغيرات في الأنماط التصميمية للمساكن، ولم تتوفر الدراسات العلمية التي تتناول تلك التغيرات في الأنماط التصميمية للمساكن المعاصر لذوي الدخل المتوسط في مدينة إب.

### 2.1. هدف البحث

استخلاص الأنماط التصميمية للمباني السكنية المعاصرة لذوي الدخل المتوسط في مدينة إب للاستفادة منها في قطاع الإسكان المعاصر بما يتفق مع البنية الثقافية والاقتصادية للمجتمع ويلبي الاحتياجات الوظيفية الجديدة والمعاصرة.

### 3.1. مجال البحث

يدرس البحث المباني المخصصة للسكن في مدينة إب لفئة ذوي الدخل المتوسط في الفترة الزمنية من 2000م وحتى 2018م والتي شهدت تغيرات هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي.

### 4.1. منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الوثائقي في تناول الدراسة النظرية للموضوع، والمنهج المسحي لجمع البيانات والرفع الميداني، والمنهج التحليلي والاستنباطي للوصول إلى الأنماط التصميمية للمباني السكنية الحديثة لفئة ذوي الدخل المتوسط في مدينة إب.

## 2. مدينة إب- نشأتها وعمارته

محافظة إب محافظة يمنية تقع إلى الجنوب من العاصمة صنعاء وتبعد عنها بحدود (193 كم)، وتتصل محافظة إب بمحافظة ذمار من الشمال ومحافظة تعز من الجنوب ومحافظة الضالع والبيضاء من الشرق ومحافظة الحديدة من الغرب<sup>[20]</sup>، وتقع مدينة إب في الجزء الأوسط من الجمهورية اليمنية قع فلكياً على خط طول (44,11) درجة شرق خط جرينتش، وعلى دائرة عرض (13,57) درجة شمال خط الاستواء<sup>[21]</sup>، ويوضح الشكل رقم (1) الموقع الجغرافي لمدينة إب.



شكل (1): موقع مدينة إب في خريطة التقسيمات الإدارية للجمهورية اليمنية<sup>[22]</sup>

### 1.2. أصل تسمية مدينة إب

تعددت الروايات في أصل تسمية مدينة إب ولكن أقربها إلى الصحة ما ذكره معجم البلدان لياقوت الحموي بأن اسم المدينة هو أب (بالفتح للألف وتشديد الباء)، والأب هو الزرع كما في قوله تعالى (وفاكهة وأباً)<sup>[13]</sup>، وهي بلدة في اليمن، ويضيف أن أهل اليمن ينطقونها بالكسر (إب) ولا يعرفون الفتح أب. وقد نالت مدينة إب شهرتها بعد القرن الرابع الهجري حيث أنها تتوسط الطريق بين صنعاء وتعز<sup>[16]</sup>.

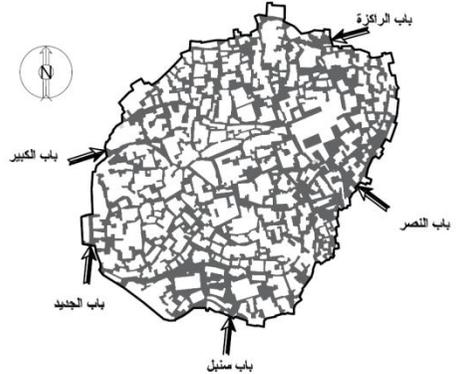
ومدينة إب مدينة زراعية ذات طبيعة خلابة وتسمى باللواء الأخضر، وقد انعكست هذه الطبيعة الجميلة على ثقافة الناس هناك، فمدينة إب من المناطق التي يعرف أهلها بارتفاع الذوق الفني والبساطة الذي انعكس على مساكنهم، وقد اشارت المصادر ان أهل إب كان لهم عمران مرتبط بالبيئة النظيفة والجميلة وهم أهل زراعة ورعي وذو طبع هادئ ومسالم<sup>[19]</sup>.

### 2.2. العمارة السكنية في مدينة إب

نشأت مدينة إب القديمة على روبة عالية من جبل بعدان وظلت فترة من الزمن محتفظة بشكلها وتكاملها معماريا وبشرياً حتى قيام الثورة عام 1962م، حيث شهدت مدينة إب القديمة توسعا معماريا كبيرا خارج سورها، أمتد إلى مسافات كبيرة متخذاً الربي المحيطة بالمدينة القديمة موضعاً للتوسع العمراني، حيث بدأ البناء في مواقع غير زراعية في أعالي الربي مثل روبة المنظر وجرافة، ثم انحدر البناء ليشمل الأراضي الزراعية في وادي الظهار غرباً وخاصة في مرحلة السبعينات من القرن العشرين، ثم أخذ التوسع العمراني في اتجاه منطقة السحول شمالاً ووادي ميم جنوباً مع بقاء الزحف العمراني غرباً بشكل كبير<sup>[21]</sup>، حالياً يحيط بمدينة إب القديمة طريق مسفلت من جهتها الشرقية والجنوبية يسمى الدائري الشرقي يربطها بالتوسعات العمرانية خارج سورها، وهذه التوسعات لم يحكمها نظم ولا محددات، فقد التهمت البساط الأخضر الذي عرفت به مدينة إب قديماً وصارت المدينة اليوم شبه واحة للمباني الإسمنتية المشوهة التي فقدت كثيراً من القيم والعناصر المعمارية التي ميزت العمارة التقليدية في مدينة إب القديمة<sup>[15]</sup>.

### 3.2. تخطيط مدينة إب القديمة

لعبت العوامل البيئية والجغرافية والثقافية والسياسية والاجتماعية دوراً في إعطاء مدينة إب تخطيطها الحالي، ويسود مدينة إب القديمة النسيج العمراني المتراس عالي الكثافة الذي يشبه الكتلة الواحدة، الأمر الذي أدى إلى جعل شوارع مدينة إب عبارة عن أزقة وممرات ضيقة تمتد بين البيوت والحارات السكنية، ويعبر النسيج العمراني للمدينة عن التجانس والتكامل بين المجتمع من حيث الارتفاع المناسب للمباني والأحجام المتقاربة للمساكن، وقد جاء هذا الحل متجاوباً مع صغر مساحة المدينة كونها تقع على روبة مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى جعل توسعها وانتشارها أفقياً أمراً صعباً للغاية فاتجهت المدينة للتوسع الرأسي<sup>[15]</sup>، ويوضح الشكل رقم (2) مخطط لمدينة إب القديمة.



مقياس الرسم 1:5000

0 25 50 100 200 300 M

شكل (2): مخطط لمدينة إب القديمة<sup>[1]</sup>

#### 4.2. المبني السكني التقليدي في مدينة إب

تتباين المساكن التقليدية في اليمن من حيث الحجم والسعة والوظيفة والشكل، وأيضا من حيث العناصر المعمارية، ويأخذ المسكن الأفقي عادة الشكل المربع أو المستطيل غير المنتظم، ويحدد المدخل الرئيسي للمسكن بدقة بما يتلاءم مع العادات والتقاليد والمناخ، يتم الوصول الى الفراغات الاخرى عبر ممر (دهليز)، ويتميز المسكن التقليدي بوجود فضاء متعدد الاستخدامات (معيشة، نوم، طعام) تتكرر على كل الطوابق، ووجود غرف مخصصة لاستقبال الضيوف عادة تكون قريبة من السطح ولها خدماتها الخاصة، وقد تسمى بالمفْرَج وهي من أهم عناصر المسكن التقليدي<sup>[10]</sup>.

وتتميز المباني السكنية التقليدية في مدينة إب بارتفاع طوابقها التي لا تزيد عن خمسة أو ستة طوابق<sup>[6]</sup>، وقد أخذت طابع المنازل البرجية الحجرية، حيث تستند هذه المباني على قاعدة من احجار الجرانيت المقاومة للרטوبية، والتي يبلغ سمك جدرانها ما بين 70-100 سم، يرتفع على هذه القاعدة الطابق الأرضي (السفل)، والذي يتكون بالعادة من غرفة مربعة أو مستطيلة الشكل خالية من النوافذ، وحيانا يتم الاكتفاء بفتحات صغيرة طويلة تسمى (شواقيص) لغرض التهوية، ويستخدم هذا الدور بالعادة كمخزن أو كحظائر للحيوانات، وفي المباني السكنية المطللة على الطرقات الرئيسية والاسواق يتم استغلال الواجهات في بناء الدكاكين ذات مداخل مرتفعة يتقدمها (دكة)<sup>(\*)</sup> [5]،<sup>1</sup> ومن الطابق الارضي يرتفع السلم الحجري الذي يتوسط المبنى، وتخصص الأدوار الوسطية كدواوين (قاعات استقبال) وغرف معيشة ونوم، ويمكن أن يخصص دور للنساء يكون فيه المطبخ وغرفة المعيشة وغرف الأطفال<sup>[12]</sup>، وتخصص الطوابق الأكثر ارتفاعا لشئون التدبير المنزلي، ويتكون هذا الطابق من غرف المعيشة والمطبخ والحمام، ويعتبر من أهم طوابق المبني السكني التقليدي في مدينة إب، ويوجد المنظر<sup>(\*\*)</sup> [المفْرَج] الذي يطل على البساتين والمناظر الجميلة مشابها بذلك المنزل في الطابق الأخير الصناعي، وتستخدم النساء السطح كمتنفس وللتعرض للشمس ونشر الملابس [5] [12]، وقد تم الفصل في الوظائف تلبية للعادات والتقاليد الاجتماعية التي تحتم الفصل بين الرجال والنساء وبين الغرباء وأهل البيت<sup>[7]</sup>.

#### 5.2. الأنماط التصميمية للمباني السكنية التقليدية في مدينة إب

تصنف الأنماط المعمارية للمباني السكنية التقليدية في مدينة إب حسب الارتفاع والمساحة إلى ثلاثة أنماط وهي<sup>[12]</sup>:

- أ- المباني السكنية الصغيرة: وهي مباني سكنية لا يتعدى ارتفاعها الدورين، عادة يسكنها الطبقات الاجتماعية الفقيرة قرب الاسواق، حيث يرتبط حجم المبنى وموقعة بالحالة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية لمالك المنزل، ومساحة الدور الأرضي لهذه المنازل متقاربة ويمكن أن تقل أو تزيد عن 100م<sup>2</sup>.
- ب- المباني السكنية المتوسطة: وهي التي يبلغ ارتفاعها ما بين ثلاثة وأربعة أدوار وتنتشر في جميع أرجاء المدينة، ويبلغ متوسط مساحة الدور الأرضي ما بين 100-140م<sup>2</sup>، يزيد ارتفاعها عن 15 م، وبعض تلك المنازل استخدمت أجزاء من الدور الأرضي كمحلات تجارية لتحسين الظروف الاقتصادية لمالكي المنازل.
- ج- المباني السكنية الكبيرة: وهي التي يزيد ارتفاعها عن أربعة أدوار، ويطلق عليها في مدينة إب (الدور)، وكانت تبنى للعائلات ذات المكانة الاجتماعية الرفيعة، وتستخدم طرق البناء والتشييد المعتادة، ولكن معظمها مطلي بالجص والنورة البيضاء، وتبلغ مساحة دورها الأرضي ما بين 150م<sup>2</sup>-240م<sup>2</sup> ويمكن أن يتعدى بعضها 270م<sup>2</sup> وأكثر، وتنتشر بعيدا عن مركز المدينة.

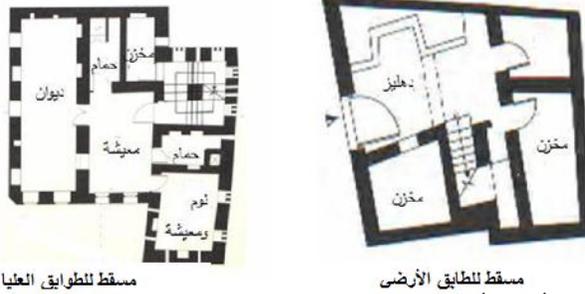
#### 6.2. أهم الخصائص العامة للمباني السكنية التقليدية بمدينة إب القديمة<sup>[8]</sup>

- أ- تتميز المباني السكنية التقليدية في مدينة إب القديمة بتراسها بجوار بعضها البعض وبأسلوبها المتبع في ترتيب واستخدام مواد بنائها المحلية.

\* الدكة: عبارة عن مسطبة حجرية أمام الدكاكين ومرتفعة عن مستوى الشارع.  
\*\* المنظر: غرفة مخصصة لاستقبال الضيوف، تكون قريبة من السطح ولها خدماتها الخاصة، وتطل على البساتين والمناظر الجميلة.

- ب- ندرة الفتحات في الأجزاء السفلية من المبنى وذلك يعطي إحساسا بالقاعدة المتينة للمبنى وتزداد فيه الفتحات وتتسع كلما ارتفعنا لأعلى حيث المفرج في القمة والذي يغلب فيه نسبة الفتحات على الحوائط.
- ج- التميز والخصوصية في تنفيذ عناصر الواجهة لكل مبنى سكني عن المبنى المجاور له رغم التوافق في الطراز الفني العام.
- د- تمثل المباني السكنية التقليدية في مدينة إب القديمة في مجموعها أشكالاً هندسية أغلبها عبارة عن متوازي مستطيلات أو مكعبات وهي في تشكيلاتها ونسبها تعطي الإحساس بالاتجاه الرأسي والحس بالارتفاع.
- هـ- يبدو في بعض المباني السكنية التقليدية عدم استقامة حوائطها، بحيث يكون عرض الواجهة من أعلى أقل من عرضها من أسفل عن طريق الارتداد بعض الملليمترات للداخل لكل صف من أحجار البناء.
- و- تمثل الغرف العلوية في قمة بعض منازل المبسورين ظاهرة تكاد تكون عامة وتسمى المفرج (المنظر)، وتعتبر من أهم الغرف ومنها يمكن النظر في جميع الاتجاهات تقريبا.

ويوضح الشكل رقم (3) بعض المساقط الأفقية للأبنية السكنية التقليدية في مدينة إب.



شكل (3): بعض المساقط الأفقية للأبنية السكنية التقليدية في إب - المصدر: منظمة العواصم والمدن الإسلامية، (2005).

### 3. العمارة الحديثة في مدينة إب

شهدت العمارة الحديثة في مدينة إب تغيرات كبيرة على المستوى العمراني للمدينة وكذلك على مستوى المسكن، فقد شهدت المدينة توسعات كبيرة خارج حدود سورها القديم نتيجة للزيادة في عدد السكان، والهجرة من الريف للمدينة، وأخذ المبني السكني في التطور وفق التغيرات التي شهدتها الجمهورية بعد الثورة اليمنية ضد النظام الملكي في العام 1962م.

#### 1.3. التوسع العمراني الحديث لمدينة إب في القرن العشرين

مثلت مدينة إب القديمة مع بداية الستينات من القرن العشرين المنطقة المركزية التي انطلق منها التوسع العمراني الأفقي خارج أسوارها، نظرا للأعداد المتزايدة من السكان والهجرة من الريف إلى الحضر الذي تلى ثورة 26 سبتمبر عام 1962م، وقد كان أول توسع في جهة الغرب بمنطقة الجبانة كما يوضح ذلك الشكل رقم (4)، جاء توسع المدينة غير متماتلا في جميع الاتجاهات نتيجة للتباين في طوبوغرافية المدينة<sup>[15]</sup>، حيث تشكل التلال المجاورة عائقا طبيعيا لتوسع المدينة نحو الشمال<sup>[5]</sup>، هذا العائق دفع التوسع العمراني إلى التهام الأراضي الزراعية شديدة الخصوبة في منطقة الظهار، وأستمر الزحف العمراني متجاوزا الخط الدائري من الجهة الشمالية الغربية، وأيضا شمل الزحف القطاع الأوسط للمدينة الحالية، وهذا القطاع يتميز بالانبساط النسب<sup>[17]</sup>، وقد شكل شارعي تعز والعدين محورين رئيسيين لنمو وتوسع المدينة، وتفرعت من هذين الشارعين الشوارع الثانوية، مما نشط حركة العمران بشكل سريع في هذا القطاع الأمر الذي زاد من التهام معظم الأراضي الزراعية بما فيها وادي الظهار الذي كان ينتج أفضل أنواع الحبوب<sup>[3]</sup>، أما القطاع الشرقي للمدينة فقد كان التوسع العمراني بطيئا نوعا ما بسبب وعورة المنطقة، ويلاحظ أن التوسع العمراني لمدينة إب خارج سورها القديم كان توسعا عشوائيا لا تحكمه نظم ولا محددات مما انعكس على التركيب الداخلي للمدينة واستعمالات الأراضي الذي جاء تقسيمه عفويا غير منتظم ومتداخلا في الاستعمال بين سكني وصناعي وتجاري، كما أثر التوسع العمراني على الأودية الزراعية متناقضا مع قيم المدينة التقليدية المتلائمة مع البيئة المحيطة<sup>[18]</sup>، "ويُظهر المنظر العام لمدينة إب حالة الانفصال بين عمارتها وتخطيطها جاعلا التصميم المعماري لا يحقق تكاملا في عمارة المدينة كانعكاس للمشاكل والنقص في



الأنماط التقليدية استيعابها، فعلى المستوى الاجتماعي تفككت بنية العائلة التقليدية (الجد، الأب، الأبن)، وأعدت تشكيل نفسها على أساس تغيير النمط الاقتصادي للعائلة، حيث توفرت فرص العمل واعتماد الأبناء على أنفسهم وتكوين كيانات مستقلة، ولم يعد هناك حاجة لمسكن يجمع ثلاثة أجيال في نفس المبنى، أسهمت التغييرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في تطور نواحي الحياة، لكن بشكل متفاوت، أسهم بتشكيل أنماط معمارية جديدة لم تستطع التعبير عن هوية المجتمع المحلي، مبتعدة عن أداء رسالتها في تطوير حياة الناس والتعبير عن الحاجات الروحية والمادية للإنسان، ونتج عنها مجموعة من الأنماط المعمارية يصنفها<sup>[12]</sup> الى نمطين أساسيين هما:

**أ- نمط المنزل المنفرد محدود الارتفاع:** هو نمط متطور للنمط التقليدي بالرغم من تغير بنيته التقليدية وتحول التوسع الرأسي إلى توسع أفقي، وقد أسهمت الخرسانة وحديد التسليح وطرق الإنشاء الجديد في تغيير الأشكال المعمارية، كما أصبحت المباني السكنية تشغل مساحات أوسع بفعل التمدد الأفقي، ومع استخدام النظام الهيكلي للمباني السكنية تم توفير مساحات أوسع للفضاءات الداخلية بنسبة 20%، ويمكن اعتبار أن نمط المبنى السكني في تلك الفترة كان تقليدياً في جوهره<sup>[11]</sup>، ويوضح الشكل رقم (5) نمط المنزل المنفرد محدود الارتفاع، والذي يتكون من كتلتين، الكتلة الأولى مبنية بالحجر بسمك 60 سم، وتشمل الفراغات السكنية والاستقبال والصالة الداخلية، بينما الكتلة الأخرى مبنية بالبلوك الإسمنتي بسمك 15 سم، وتشمل على المطبخ وحمام وغرفة خارجية لجلوس النساء.



شكل (5): مسقط أفقي للمبنى السكني الحديث المنفرد محدود الارتفاع. (الباحث).

**ب- نمط المباني السكنية المتعددة الأدوار:** وهي عبارة عن نظام الشقق السكنية المتعددة الأدوار، يبنى هذا النمط من قبل ميسوري الحال بهدف إسكان ابنائهم، حيث يوفر هذا النمط تجمع أفراد العائلة في نفس المكان مع تحقيق مقدار من الخصوصية والاستقلالية بوجود سلم خارجي يربط بين الشقق السكنية، وقد يبنى هذا النمط بغرض الاستثمار كشقق سكنية للتأجير.

وظل هذا النمط محافظاً على شكله في العمارة المعاصرة مع بعض التعديلات الطفيفة التي جاءت متجاوبة مع التغييرات العصرية للمجتمع.

### 2.2.3. المرحلة الثانية للمبنى السكني الحديث

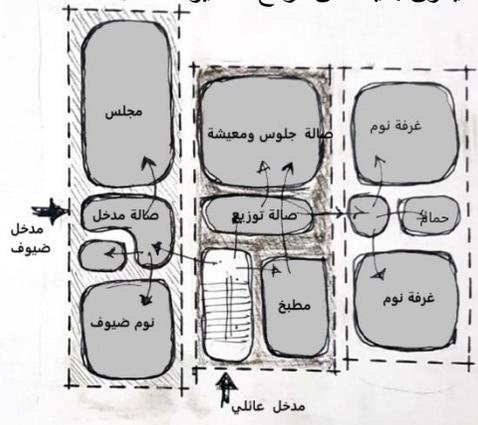
بعد الوحدة اليمنية في عام 1990م وبسبب التغييرات السياسية المحلية والإقليمية باتحاد الشطرين والأزمة الخليجية، وعودة الكثيرين من المغتربين اليمنيين لليمن وأغلبهم من المقاولين والحرفيين، بدأت الأنماط المعمارية للمباني السكنية في مدينة إب تتطور وتتخذ أشكالاً ذات ملامح عامة مقبولة من الذوق العام، وهي أشكال مستجربة من الطرز المعمارية للأقاليم اليمنية المختلفة أو تحاكي طرزا خارجية بالأخص العناصر المهجنة من العمارة العربية، وفي هذه المرحلة بدأت تنفذ المباني السكنية من قبل المقاولين والحرفيين ثم بدأ تدرجياً - على نحو بسيط - طلب رأي الاستشاريين من المماريين، وقد تركز الاهتمام على النواحي الشكلية دون الأخذ بعين الاعتبار تطوير أساليب البناء، وشهدت المرحلة توجهاً كبيراً نحو الاستثمار العقاري من قبل أصحاب رؤوس الأموال والمغتربين باعتبار ذلك الاستثمار الآمن في المرحلة المقبلة، وانحسرت عمليات البناء لدى الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط وأصبحت إلى حد كبير غير قادرة على بناء المسكن، في

الوقت الذي لم تكن مسألة الإسكان من المشاكل المطروحة لدى الحكومة، واتجهت هذه الطبقات نحو استئجار العقارات. واتجه البناء نحو نمط الفلل السكنية عالية التكاليف، وأيضاً نمط العمارات السكنية التي يصل ارتفاعها إلى ستة أدوار تقريباً لغرض السكن وتحقيق أكبر قدر من الكسب المادي، لما تلبه من احتياجات الإسكان المتزايد لدى الطبقات المنخفضة والمتوسطة الدخل<sup>[12]</sup>.

### 3.3. مكونات المسكن الإبي الحديث

يشمل المسكن الإبي الحديث ثلاثة فراغات رئيسية كما هو موضح بالشكل رقم (6) وهي كالآتي:

- أ- **الفراغ الأول:** ويمكن تسميته مجلس أو ديوان وقد يطلق عليه استقبال، وهو فراغ طولي يأخذ غالباً شكل المستطيل، مخصص لاستقبال الضيوف والمقبل<sup>(\*)</sup>،<sup>3</sup> وعادة ما يكون محاذياً للمدخل الرئيسي للمسكن لتأمين حركة الوافدين إلى المسكن بهدوء بعيداً عن الفراغات الأخرى التي تتواجد فيها النساء، وقد يشمل القسم غرفة إضافية يمكن استعمالها كمكتب أو نوم للضيوف، ويتصل هذا القسم من المسكن بالفراغ الثاني (الأوسط) عن طريق باب مقفل يحقق الخصوصية<sup>[14]</sup>.
- ب- **الفراغ الثاني (الأوسط):** وهي الفراغات الوسطية في المبنى التي تشكل عامل العزل ما بين الفراغ الأول والثالث، وهي عبارة عن صالات داخلية وغرف المعيشة وممرات الحركة الداخلية والمطابخ والحمامات العائلية وغيرها من الفراغات التي تقصّل بين فراغ الضيوف وفراغ الراحة أو النوم<sup>[14]</sup>.
- ج- **الفراغ الثالث (فراغ الراحة):** وهو الفراغ الخاص بالنوم والراحة والغرف الشخصية لإفراد العائلة في المسكن، وعادة ما يكون بعيداً عن فراغ الضيوف<sup>[14]</sup>.



شكل (6): الفراغات الداخلية للمسكن الإبي الحديث. (الباحث).

### 4. المسكن المعاصر لفئة ذوي الدخل المتوسط في مدينة إب

شهد اليمن منذ بداية الألفية الثالثة وحتى الوقت الراهن الكثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتي أثرت بمجملها على الأنماط التصميمية للمسكن المعاصر في مدينة إب خصوصاً مساكن فئة ذوي الدخل المتوسط.

#### 1.4. العوامل المؤثرة على المساكن المعاصرة لذوي الدخل المتوسط في مدينة إب

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وتقنية وسياسية.

- أ- **العوامل الاجتماعية:** تشمل التغيرات والتطورات الاجتماعية التي حدثت في العادات والتقاليد المجتمعية، والتغير في تركيبة الأسرة اليمنية، وتحولها من أسرة كبيرة إلى أسر صغيرة مستقلة،

\* المقبل: اجتماع الرجال في الديوان بعد الظهر لمضغ القات.

ورغم الروابط القوية للأسر والتغيرات والتطورات بين الأقرباء، فإن غالبية العائلات التي تربطها صلات قرابة أو نسب رغبت في التجمع والعيش بأبنية مشتركة، وتظهر هذه الميزة بوضوح في القطاعات السكنية الشعبية، حيث يضم البناء عدة طوابق يشمل كل طابق شققا مختلفة للعائلة كلها.

ب- العوامل الاقتصادية والتقنية: تكمن في التغيرات الاقتصادية للاقتصاد اليمني، وتطور أساليب ووسائل الأعمال البنائية المختلفة، مع دخول تكنولوجيات ومواد جديدة، كظهور النظم الكهربائية والميكانيكية، والنظام الإنشائي بالهياكل الخرسانية، أسهمت جميعها في تغير طريقة البناء وشكل المباني السكنية<sup>[10]</sup>.

ج- العوامل الثقافية: تتمثل في الانفتاح على العالم والتجارب الأخرى للمسكن في بلدان مجاورة، من خلال نقل بعض تجارب تلك البلدان فيما يخص المسكن من قبل المغتربين اليمنيين بول عربية وأجنبية، ويظهر تأثير ذلك الانفتاح في بعض الإضافات الفراغية لمكونات المسكن اليمني وما ترتب على ذلك من إعادة معالجة لبعض المشكلات الوظيفية داخل المسكن والتي كانت موجودة في المباني السكنية التقليدية.

د- العوامل السياسية: شكلت التقلبات السياسية التي شهدها اليمن في السنوات الأخيرة عاملا هاما أثر بشكل ملموس على الاقتصاد الذي انعكس تأثيره على المسكن من خلال سعي السكان الى الاستثمار في المباني السكنية، والى توفير وحدات سكنية إضافية لتحسين دخل الأسر في ظل غلاء المعيشة المتصاعد.

#### 2.4. الرفع الميداني للنماذج السكنية المعاصرة لنوي الدخل المتوسط في مدينة إب

لدراسة المباني السكنية المعاصرة لفئة نوي الدخل المتوسط من أجل استخلاص الأنماط التصميمية لها تم الرفع الميداني لنماذج سكنية بنيت منذ العام 2000م وحتى العام 2018م، شمل الرفع الميداني ثلاث وسائل لجمع المعلومات وهي:

- أ- النزول الميداني ورفع المساقط وتصوير النماذج السكنية من الداخل والخارج.
- ب- توزيع استبانة استبانة على السكان.
- ج- تعبئة جدول ملاحظات أثناء النزول الميداني.

تم توثيق وتحليل المباني المرفوعة وتحليل المعلومات الرئيسية للمبنى والمنطقة التي يقع فيها المبنى السكني وبعض المعلومات المتعلقة بالموقع وطريقة الوصول إليه، إضافة للمساحة الكلية للأرض التي يقع عليها المبنى السكني المرفوع ومساحة الجزء المبنى، كما تم توضيح نوع المبنى وطريقة التقسيم الرئيسي فيه والتوجيه العام للمبنى وتوجيه فعالياته الداخلية، إضافة الى المساحات الداخلية، وبعض المعلومات عن الغلاف الخارجي للمبنى من حيث مواد البناء والفتحات، وتنسيق الموقع، وغيرها.

وقد تم الرفع الميداني لعدد (24) مبنى سكني من مساكن ذوي الدخل المتوسط في أربع مناطق رئيسية في مدينة إب وهي منطقة الظهر مع السيل، منطقة الجبابج، ومنطقة الأكمة ومنطقة المشنة والشعاب وتم استبعاد عدد (5) مبان سكنية من التحليل لعدم مطابقتها لخصائص العينات المطلوب رفعها، وتم توزيع (24) استبانة لملاك وسكان النماذج السكنية المرفوعة، وتم استلام عدد (22) استبانة، واستبعدت (3) استبانات من التحليل لعدم المطابقة لخصائص العينات المطلوب رفعها.

تم اختيار أربع مناطق لرفع حالات مساكن ذوي الدخل المتوسط في مدينة إب، وهذه المناطق كما يوضحها الشكل رقم (7) كما يلي:

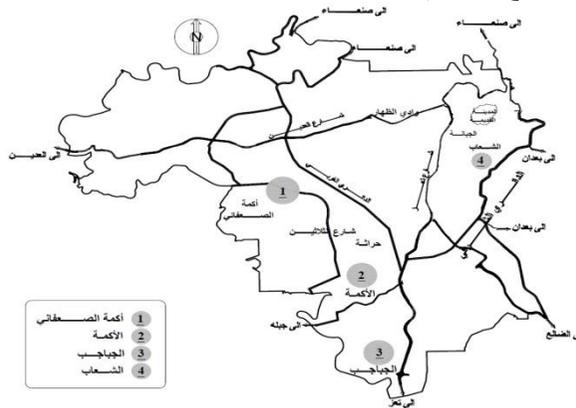
- منطقة الظهر وأكمة الصعفاني: وتقع في القطاع الغربي لمدينة إب والذي يشهد النمو العمراني الأكبر حيث الانحدار التدريجي للأرض والذي يمكن التوسع من خلاله، ويقع القطاع بين شارعي الخط الدائري الشمالي وخط الثلاثين الذي تتفرع منه شوارع إسمنتية<sup>(\*)</sup> فرعية غير منتظمة، تتماشى مع خطوط الكنتور وتضاريس المنطقة المتعرجة.
- منطقة الأكمة: تقع أيضا في القطاع الغربي، وينطبق عليها ما تم ذكره عن منطقة الظهر.

- **منطقة الجبابب:** وتقع في القطاع الجنوبي الغربي للمدينة، وهي من القطاعات الحديثة تتوزع من شارع الثلاثين القريب منها العديد من الشوارع الإسمنتية والترابية، ولا يزال الكثير من استعمالات الارض في هذه المنطقة زراعياً.

- **منطقة الشعاب:** وتقع في القطاع الشرقي، وهي منطقة شهدت توسعاً في ثمانينات القرن الماضي وازداد هذا التوسع بداية الألفين، فقد كان التوسع العمراني بطيئاً نوعاً ما في هذا القطاع بسبب وعورة المنطقة<sup>[5]</sup>، وتتحصر المنطقة بين شارع الشعاب غرباً والخط الدائري الشرقي شرقاً، واللدان يتوزع منهما شوارع فرعية إسمنتية مغلقة وغير منتظمة.

وقد تم اختيار المناطق السابقة للأسباب التالية:

- معايشة الباحث لمنطقة الشعاب الأمر الذي يسهل عملية الرفع والتحليل.
- المناطق تمثل اتجاهات التوسع الرئيسية لإسكان ذوي الدخل المتوسط ضمن النطاق الزمني للبحث.
- تنوع المناطق وعدم انحصارها يعطي تصوراً أكثر شمولية من اقتصار الدراسة على منطقة واحدة.
- يسهل الاستعانة بمساعدين لإتمام عملية الرفع في هذه المناطق خاصة مع تحفظ الكثيرين إزاء عمليات المسح والرفع لمبانيهم.



شكل (7): مناطق الرفع الميداني في الدراسة. (الباحث).

## 2.5. الأنماط التصميمية للمباني السكنية المعاصرة في مدينة إب

يمكن من خلال المباني السكنية المرفوعة تمييز أربعة أنماط تصميمية لمسكن ذوي الدخل المتوسط وهي كما يلي:

- نمط المبنى السكني المتنامي.
- نمط المبنى العمارة السكنية.
- نمط المبنى السكني المتنوع.
- نمط المبنى السكني المستقل.

### 1.2.5. نمط المباني السكني المتنامي

تطلق التسمية لمثل هذا النوع من المباني السكنية من الطريقة التي يبني فيها، حيث أن المبنى يبني عادة بشكل جزئي ثم يأخذ شكلاً متنامياً حتى يكتمل، وهذا النمط يعد تطوراً لنمط المنزل المنفرد محدود الارتفاع الذي تم شرحه سابقاً وظهر في الفترة بين 1962م والعام 1990م، وقد لوحظ من خلال تحليل الاستبيان ورفع المساقط الأفقية أن المباني السكنية المتنامية تتركز لدى السكان من فئة الموظفين والمهنيين، وخلا هذا النمط من المساكن من فئة المغتربين، يبني المبنى السكني المتنامي عن طريق شراء المالك لقطعة أرض تكون بالعادة في الضواحي وفي الشوارع الفرعية، يقوم المالك ببناء جزء من مسكنه بحسب امكاناته المتاحة والمتوفرة، ويكون هدفه الأساسي استثمار ما أذخره من مال لتوفير سكن له بعيداً عن عبء الإيجارات، وقد يبني الدور الأرضي كاملاً بتصميم مسكن مستقل، وفي بعض الأحيان يبدأ بغرفتين ومطبخ وحمام، كمرحلة أولى حتى يسكن، ثم

يُكمل قسم الاستقبال وبقية الغرف حين تتوفر له الإمكانيات المادية لذلك، ولكون هذه الشريحة من الموظفين والمهنيين الذين يتمتعون بقدر كاف من الدخل الثابت، فهم يشعرون بالأمان النسبي إضافة الى انتهاز فرصة توفر مبلغ من المال مدخر لذا يبتعدون عن أي تفكير استثماري أو تجاري في بداية الشروع بفكرة البناء، كما انه لا تتكرر فرصة البناء كثيرا لديهم لذا فهم حريصون على توفير مساحات كافية وسور حول مبانيهم يستغلونها ببعض الاشجار المثمرة، ومع مرور الوقت واستكمال أعمال البناء في المسكن المكون من طابق واحد ويتوفر بعض الأموال ينتجه ملاك هذا النوع من المباني السكنية إلى التوسع والذي بالعادة يأخذ الاتجاه الرأسي، وهنا يبدأ التفكير في زيادة عدد الوحدات السكنية على نفس مساحة مسطح الدور الأرضي، وإذا كانت مساحة الدور الأرضي غير كافية لتقسيم الدور العلوي الى أكثر من وحدة سكنية فيبقى التقسيم نفسه، والوحدات السكنية المستحدثة ستكون بالنسبة للملاك فرصة لزيادة الدخل من خلال استثمارها وتأجيرها لعدة سنوات حتى يكبر الأبناء وتقسّم بينهم، ويوضح الشكل (8) أحد النماذج للمبنى السكني المتنامي في مدينة إب.



شكل رقم(8): أحد النماذج السكنية المرفوعة لنمط المبنى السكني المتنامي.

إذا فعمليات البناء في هذا النوع من المباني تتم على مراحل قد تطول لتصل لبضع سنوات قبل البدء بمرحلة تالية، وبسبب تجزئة مراحل التشييد يلجأ أحيانا الملاك الى البناء بمادة الطوب الخرساني مع ترك مساحة كافية لتلبس المبنى بالحجر مستقبلا، وتلك المراحل والفترات التي قد تكون طويلة في بعض الأحيان تفسر اختلاف مادة البناء في الواجهات من دور لآخر وهذا ما هو واضح في بعض المباني المرفوعة.

### 2.2.5. نمط العمارات السكنية

يعتبر هذا النمط امتدادا لنمط المباني السكنية المتعددة الأدوار الذي ظهر قبل الوحدة البنمية، والذي تطور بعد الوحدة اليمنية في العام 1990م والذي واصل تطوره حتى العقدين الأولين من الألفية الثالثة، ويتركز هذا النوع من المباني السكنية بشكل ملفت على فنتي المغتربين، وأصحاب المهن الحرة ( تجار، واصحاب مهن ومشاعل) فقط، ولم يكن هناك عمارة سكنية لدى الموظفين أو المهندسين في المباني المرفوعة.

والعمارات السكنية بالغالب عبارة عن ميان تقع على شارع رئيسي أو شارع فرعي، يصمم فيها الجزء المواجه للشارع في الدور الأرضي كمحلات تجارية وما تبقى من مساحة تصمم كوحدات سكنية وهذا هو الشائع، وأحيانا توجد عمارات سكنية لها سور ومترابطة عن الشارع بمسافات تكفي لمواقف سيارات، هذا النمط من المباني السكنية يتسم ببعض السمات أبرزها البناء على الشارع مباشرة، وأيضا تقسيم مساحة المبنى الى وحدات سكنية منتظمة متساوية في المساحات تقريبا، وعادة في الدور الواحد أكثر من وحدتين، كل وحدة سكنية تتكون من مجلس رجال مع حمام مستقل، وغرفتين وصالة ومطبخ وحمام، وأحيانا يكون هناك ثلاث غرف نوم، والغرض الأساسي لهذه المباني هو الاستثمار التجاري لذا فغالبا ما يكون سكان هذه العمارات مستأجرين من غير عائلة المالك، ويوضح الشكل (9) أحد النماذج للعمارات السكنية في مدينة إب.

إن تركيز هذا النمط من المباني على أصحاب الأعمال الحرة من فئة التجار والمغتربين يرجع الى طبيعة المهنة التي يغلب عليها الميول التجاري والاستثماري، فالتاجر عادة ما يستثمر بعضا من أمواله في العقارات (عمارات وأراضي) من أجل الربح، وأيضا كنوع من التأمين لمواجهة النكسات المالية التي قد يتعرض إليها كل من يعمل في التجارة، فالمالك بتلك العقارات يوفر لنفسه عامل أمان، ويشارك كلا من التاجر والمغترب في نقطة عدم الشعور بالأمان، فالمغترب أيضا يدخر أمواله التي يجنيها من بلاد المهجر ليستثمرها في العمارات السكنية والأراضي، فهو

دائما يخشى ويتوقع حدوث تغيرات في البلد التي يغترب فيها تنتهي به للعودة لأرض الوطن، وبالتالي فهو حريص على تأمين نفسه في حال حدوث ذلك عن طريق الاستثمار في العمارات السكنية ذات الفتحات التجارية.



شكل رقم (9): أحد النماذج السكنية المرفوعة لنمط العمارات السكنية.

### 3.2.5. نمط المبني السكني المتنوع

هذا النوع من المباني السكنية هو نمط متنوع وخليط بين عدة أنماط، فالمالك يشتري قطعة أرض واسعة، يبني عليها مسكنه الخاص والذي يكون بمساحات واسعة ومتعددة، ومحتويا لمجالس أو أكثر وصلالات وغرف للضيوف ومطبخ كبير أو أكثر وغرف نوم وأحيانا أجنحة نوم، وبنمط الطبقة الثرية، ثم يتوسع رأسيا ليوفر وحدات سكنية بمساحات معقولة تتماشى مع ذوي الدخل المتوسط وتتعدد في بعض الأحيان الأنماط في هذا المبني بين فيلا دوبلكس دورين يليها دورين شقق سكنية، يليها مسكن واسع ثم وحدة سكنية مكونة من دور سكني مستقل مع ملحق، أحيانا يتم تصميم الدور الأرضي ليكون مسكنا واسعا بمسطحات خضراء وخدمات وحوش كبير، وتم عمل الدور الأول بنفس التوزيع والمساحات، ويتبين من المسقط الأفقي للدور العلوي وأيضا من الواجهات النية لإضافة وحدات سكنية جديدة مستقبلا. هذا النوع من المباني يسكن المالك في الوحدة السكنية الرئيسية وبقية الوحدات السكنية تؤجر عادة للأقارب أو الأصدقاء المقربين، ويوضح الشكل (10) أحد النماذج للمبني السكني المتنوع في مدينة إب.

وهذا النمط تحديث وتطويرا لنمط مزج بين العمارة السكنية ونمط الفيلا السكنية التي ظهرت قبل وبعد الوحدة اليمنية عام 1990م والخاصة بالتجار والمغتربين، فمن خلال ما سبق لوحظ أن المباني المرفوعة من هذا النمط في الدراسة كانت لتجار ومغتربين مما يعزز هذا الاعتقاد، ويبدو أن هناك فئة من هذه الشريحتين (تجار، ومغتربين) لديهم من المال ما يكفي لعيش حياة فارهة ولكن يبقى عدم الشعور بالأمان السالف ذكرة في النوع السابق لهاتين الفئتين سائدا مما انعكس على النمط التصميمي لمسكنهم.

الشقق



فيلا



شكل رقم (10): أحد النماذج السكنية المرفوعة لنمط المبنى السكني المتنوع.

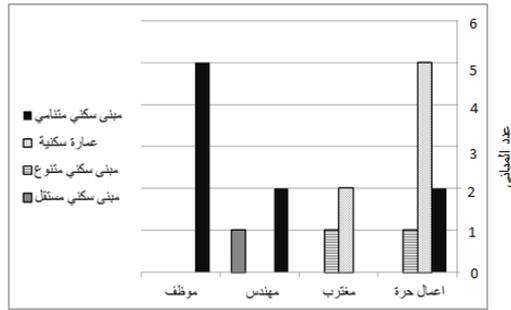
#### 4.2.5. نمط المبنى السكني المستقل

ويمكن اعتباره تطورا لنمط المبنى السكني التقليدي، وهذا النمط من المساكن يشبه كثيرا النمط الأول (المساكن المتنامي)، فهو يشترك معه في خصائص كثيرة، ويختلف عنه في عدد الوحدات السكنية في المبنى، ففي هذا النمط تسكن أسرة واحدة فقط، كما أنه أكثر اتساعا وتنوعا بالفرغات من المبنى السكني التقليدي، وأيضا له سور يحيط به على الأقل من ثلاث جهات، ومواد البناء في الواجهات متناسقة ومصممة جيدا بخلاف النمط الأول الذي قد تتباين مواد البناء في الواجهات من دور لآخر، ومن ضمن الاختلافات أيضا أن ساكن هذا المبنى عادة ما يكون من ذوي المهن المرموقة اجتماعيا (دكتور، مهندس، محام، مدير شركة الخ)، هذه الاختلافات هي الدافع في تصنيف المبنى بنمط مستقل دون الحاقه بالنمط الأول، وهذا النمط ذات طابع منظم وعملي ويحمل روح المبنى السكني التقليدي رغم التغيرات في المساحة والطراز وبعض الفعاليات وتوزيعها، لم يتسنى للباحث إلا رفع مبنى واحد، حيث وجد أن مالكة وساكنه مهندس معماري، ومن خلال المساقط الأفقية والواجهات والصور الداخلية تنعكس طبيعة ثقافة من يملك هذا النمط من المساكن، فالمبنى وظيفي ذات مساحات مناسبة ومستويات متباينة ويطغى عليه النظام والتنسيق والاهتمام بالمساحات الضيقة في إدخال العنصر النباتي بشكل جمالي وفعال. هذا النمط لا يمكن تصنيفه لفئة ذوي الدخل المرتفع لعدة أسباب منها المساحة الكلية للأرض، وعدد الغرف، ومساحتها، وغيرها. ويمكن استنباط أن هذه الفئة من الملاك هي الفئة التي تمتلك أكثر من عمل، فهي قادرة على تحمل التغيرات الاقتصادية المعقولة وهي أكثر فئة يعكس عليها الشعور بالأمان المادي، ويتضح ذلك من خلال النمط التصميمي الداخلي ذو الطابع الوظيفي والعملية الذي يتسم باللمسة الجميلة البسيطة، ولا يظهر النمط الاستثماري في التصميم كما هو الحال في الثلاثة الأنماط السابقة، غير أن إمكانية التعديل وإضافة وحدة سكنية إضافية أمرا ممكنا من خلال التوزيع المتقن للفعاليات ومن خلال الشبكة الإنشائية المرنة، ويوضح الشكل (11) أحد النماذج للمبنى السكني المستقل في مدينة إب.

ويلاحظ أن هناك علاقة بين المهنة والتعليم وبين النمط التصميمي للمبنى السكني، كما هو موضح في الشكل (12)، حيث يلاحظ أن نمط المبنى السكني المتنامي تركز في فئة الموظفين، وأقتصر نمط العمارات السكنية ونمط المبنى السكني المتنوع في فئتي المغتربين وأصحاب الأعمال الحرة، وتركز نمط المبنى السكني المستقل في فئة المهندسين وأصحاب المهن المرموقة.



شكل رقم (11): أحد النماذج السكنية المرفوعة لنمط المبنى السكني المستقل.



شكل رقم (12): العلاقة بين مهنة مالك المبنى وبين نمط المبنى السكني.

ويوضح الجدول رقم (1) الأنماط التصميمية للمباني السكنية المعاصرة في مدينة إب وخصائصها.

جدول رقم (1): خصائص الأنماط التصميمية في المباني السكنية لذوي الدخل المتوسط في مدينة إب. (الباحث).

نوع المبنى	مبنى سكني متنامي	عمارة سكنية	مبنى سكني متنوع	مبنى سكني مستقل
حدود البناء	البناء يقع في أرض مسورة على الأقل من جهتين	خط البناء يبدأ من الشارع.	البناء يقع ضمن حدود أرض مسورة مع تراجع لخط البناء عن الشارع.	البناء يقع في أرض مسورة على الأقل من ثلاث جهات
نوع الشارع	فرعي، يعرض يتراوح من 10 متر وأقل.	شارع رئيسي مرصوف أو مسفلت أكبر من 10 متر.	شارع فرعي أو رئيسي.	بالعادة شارع تقوي
المدخل	للمبنى مدخلين على الأقل	للوحدات السكنية مدخل واحد والسلّم واحدة.	لديه أكثر من مدخلين، وموقف سيارات ضمن حدود الأرض.	له مدخلين أو أكثر
استخدام المبنى	سكني	سكني أو سكني وتجاري	سكني	سكني
عدد الأدوار	دور وأكثر	أكثر من دور	أكثر من دور، مع تخصيص أكثر من دور للمالك متصلة ببعضها على أن يكون الدور الأرضي منها.	دور أو أكثر
نوع الساكن	مالك، ومستأجرين. وأحيانا تكون لعائلة واحدة، يتوسع الأبناء رأسيًا.	مستأجرين، وقد يخصص المالك دور علوي لسكنه.	مالك رب أسرة والوحدات السكنية الأخرى قد تُؤجر للأقارب أو للأبناء.	أسرة واحدة فقط مهما تعددت الأدوار

## تابع جدول رقم (1):

المكونات	وحدة سكنية واحدة بالدور الأرضي للمالك، وفي حال استحداث أدوار، ينتقل المالك للدور الجديد مع امكانية إعادة تقسيم الدور الأرضي.	الدور الأرضي محلات على الشارع وقد يوجد وحدة سكنية خلفية، وحدة سكنية أو أكثر، وبالعادة لا تقل عن وحدتين سكنيتين بالدور.	الدور الأرضي عبارة عن وحدة سكنية كبيرة وقد تكون فيلا دو بلكس متصلة لدورين بالسلم خاصة، والأدوار التي تليها وحدات سكنية لها سلم آخر.	المبنى عبارة عن وحدة سكنية كبيرة قد تمتد أفقياً أو رأسياً، لكنها وإن تعددت أدوارها فهي ترتبط معها بعلاقة تكاملية. لها مواقف خاص. وقد تحتوي على مجلس خارجي أو طيرمقة <sup>(3)</sup> .
مهنة المالك	موظف، مهندس.	مغترب، أعمال حرة.	مهندس، أو مستوى تعليمي مكافئ	احدى المهن المرموقة اجتماعياً.
المساحات	غالباً ما يكون سكن المالك ورب الأسرة بمساحة أكبر والبقية مقسمة وحدات سكنية أقل مساحة.	بالعادة مساحة الوحدات السكنية متساوية.	الوحدة السكنية الرئيسية بالعادة تكون ضئيف بقية الوحدات وقد تزيد.	جميع المساحات تابعة لوحدة سكنية واحدة.
إعادة تقسيم الوحدات السكنية	عادة إعادة تقسيم الوحدات السكنية عملية غير سهلة.	توزيع الوحدات السكنية ثابت، مع امكانية فتح وحدتين أو أكثر على بعض	يمكن إعادة التقسيم والتعديل في الفعاليات وفي عدد الوحدات السكنية.	بالعادة يمكن إعادة تقسيم المبنى الى عدة وحدات سكنية عند الضرورة.
مادة البناء في الواجهات الخارجية.	غالباً يتم تغيير مادة البناء من دور لآخر وبحسب المقدرة المالية في فترة البناء.	عادة تأخذ مادة بناء للواجهات موحدة وإن تم التغيير فهو غير ملحوظ	بالعالب لا يتم تغيير مادة البناء وتظل الأدوار العليا على نسق التي تحتها	غالباً مادة الإكساء للواجهات ثابتة والتصميم منسق.

\* الطيرمقة: ملحق أعلى المبنى يستخدم عادة للضيوف والجلسات الخاصة، وبالعادة يتكون من فراغ استقبال وحمام واحيانا غرفة، ويتميز بإطلالته المرتفعة والمناظر التي يطل عليها من كل الجهات.

## 5. الخلاصة والتوصيات

توصل البحث من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية الى مجموعة من النتائج، ومن ثم بعض التوصيات المتعلقة بها كالتالي:

## 1.5. النتائج

قام البحث بدراسة واقع المباني السكنية لذوي الدخل المتوسط في مدينة إب من خلال رصد واقع العمارة السكنية لفئة ذوي الدخل المتوسط في مدينة إب منذ العام 2000م وحتى العام 2018م، ثم تحليل عدد من المباني السكنية من خلال الرفع والاسئلة التي أجاب عليها ملاك تلك المباني، وتحليل جداول خاصة بالملاحظات والتي تم تصميمها وانتقاءها استناداً على المعايير القياسية والموضوعية.

تم التوصل خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أظهر البحث وجود أربعة أنماط تصميمية للمساكن المعاصرة لذوي الدخل المتوسط في مدينة إب وهي كما يلي:

أ- **نمط المسكن المتنامي:** وهو مسكن يبني بشكل جزئي لتلبية الحاجات الطارئة للسكن، ثم يأخذ بالنمو مع الوقت، ويتركز هذا النمط لدى الموظفين، وبعض المهنيين، يأخذ التوسع أفقياً ثم يأخذ اتجاهها رأسياً، معتمداً على مقدار التحسن دخل المالك وإمكانية ادخاره، ومتوسط مساحة الدور الأرضي لنمط المسكن المتنامي 151,7م<sup>2</sup>.

ب- **نمط العمارات السكنية:** وهي مسكن يبني لغرض الاستثمار، من خلال تقسيم المساحة المخصصة للبناء الى اكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية. يتركز هذا النمط من الوحدات السكنية على فئة التجار والمغتربين، ويعكس تركيز هذه الفئتين على مثل هذا النوع من المباني السكنية على العقلية الاستثمارية لهم، وأيضاً الى حالة الشعور بعدم الامان. فكثير من المغتربين يستثمرون اموالهم في بناء العمارات السكنية، وأحياناً كثيرة تكون هذه المباني شاغرة من السكان، وهي بمثابة أمان مادي لهم في حال عودتهم من غربتهم الى ارض الوطن، ومتوسط مساحة الدور الأرضي لنمط العمارات السكنية 162,26م<sup>2</sup>.

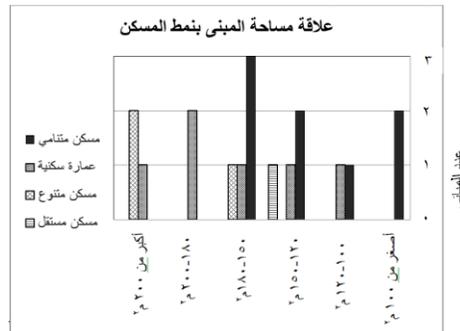
ج- **نمط المبنى السكني المتنوع:** هو مسكن مختلط من عدة انماط، يملكه ميسوري الحال من الطبقة الغنية من فئة التجار والمغتربين، فهذا النمط يبني ببذخ كالفلة، يعلوه أدوار تستخدم كشقق لفئة

الراقية من ذوي الدخل المتوسط، وهو يعبر أيضا عن حالة عدم أمان تجاه الوضع الاقتصادي الذي يعيشونه، ومتوسط مساحة الدور الأرضي لنمط المبنى السكني المتنوع  $163,5\text{م}^2$

د- **نمط المبنى السكني المستقل:** وهو عبارة عن مسكن يبني كوحدة سكنية واحدة، قد تعدد أدواره لكنها مرتبطة بعناصر اتصال رأسية، وهو أكثر تنظيما وتوزيعا للأقسام الداخلية له. ويتركز هذا النمط على فئة العاملين بالمهن العليا كالمهندسين والأطباء والمحامين ومدراء الشركات الخاصة. وغيرهم، ويعكس التصميم الداخلي لهذه الفئات قدرتها على تحمل التغيرات الاقتصادية المعقولة وهي أكثر فئة ينعكس عليها الشعور بالأمان المادي، ومتوسط مساحة الدور الأرضي لنمط المبنى السكني المستقل  $164,86\text{م}^2$ .

ويوضح الشكل رقم (13) متوسط مساحات النماذج السكنية للأنماط المختلفة، حيث أن المبنى السكني المتنامي تتراوح مساحته من  $100\text{م}^2$  -  $180\text{م}^2$ ، بينما تباينت مساحة العمارات السكنية في النماذج السكنية المرفوعة بين  $118-246\text{م}^2$ ، وتراوحت مساحة المباني السكنية المتنوعة بين  $150-180\text{م}^2$  وقد تصل أحيانا إلى  $200\text{م}^2$ ، وانحصرت مساحة المباني السكنية المستقلة بين  $120-150\text{م}^2$ .

- توصل البحث إلى أن هناك علاقة وثيقة بين المهنة والتعليم وبين النمط التصميمي للمبنى السكني، حيث يلاحظ تركيز نمط المبنى السكني المتنامي على فئة الموظفين، فيما يتركز نمط العمارات السكنية على العاملين بالأعمال الحرة والتجارة والمغتربين، بينما يتركز نمط المبنى السكني المستقل على العاملين بالمهن الحرة المرموقة كالمهندسين والأطباء، وتركز نمط المبنى السكني المتنوع على أصحاب الأعمال الحرة والمغتربين.
- تمثل الأنماط التصميمية السابقة تطورا للأنماط التصميمية في العمارة التقليدية والحديثة من خلال المحافظة على أقسام المسكن الموجود في المسكن التقليدي كما هو الحال في نمط المبنى السكني المتنامي، ويمكن القول أن هذا النمط هو تطور لنمط المبنى السكني الحديث المنفرد، بينما نمط العمارات السكنية جاء امتدادا لنمط المباني السكنية المتعددة الأدوار التي ظهرت في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، وجاء نمط المبنى السكني المستقل مطورا من المبنى السكني التقليدي المتوسط، من حيث المكونات والارتفاع والذي يلبي الاحتياجات السكنية لأسرة واحدة من ذوي الدخل المتوسط، مع وجود بعض الإضافات التي فرضتها التطورات المعاصرة، أما نمط المبنى السكني المتنوع فقد جاء كمزيج بين نمط المبنى السكني المستقل وبين العمارات السكنية مشكلا نمطا مستقلا ذو طابع تقليدي وحديث.



شكل (13): مساحات النماذج السكنية المرفوعة

## 2.5. التوصيات

تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات الهامة تتضمن النقاط التالية:

- ضرورة استيعاب التغيرات في الأنماط التصميمية للمباني السكنية والتي أفرزتها التغيرات الاقتصادية والثقافية والفكرية والسياسية من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالإسكان، وكذلك من قبل المهندسين المعماريين، وذلك للتجاوب بشكل فاعل مع توجهات السكان في سد احتياجاتهم السكنية.
- ضرورة دراسة العمارة السكنية لفئات الدخل المختلفة في مدينة إب ضمن حيزها الجغرافي والمناخي والبيئي، ووفق الإمكانيات المتاحة والتوجهات العامة للسكان وبناء على احتياجاتهم وبما يتناسب مع قدراتهم.

- ضرورة البحث في الموروث المعماري المحلي عن حلول للعمارة السكنية المعاصرة بما يتناسب مع التوجهات العالمية الرامية لتوفير بيئة سكنية مناسبة تلبي الاحتياجات الانسانية وتراعي الجوانب البيئية وتحقق الاستدامة وتحد من الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية.

## المراجع

- [1] ابلان. سحر (2010)، **النمو الحضري وتغير استخدام الأرض الحضري في مدينة إب**، رسالة ماجستير، جامعة عدن.
- [2] الأدهمي. محمد مظفر، (2007)، **تأريخ إب**، دراسة لمدينة إب وما حولها، منشورات جامعة إب.
- [3] الثور. عبدالله، (1975)، **هذه هي اليمن**، دار العودة، بيروت، لبنان.
- [4] الجولحي. عبدالملك، (2016)، **حلول توفير السكن الميسر لنوي الدخل المحدود في اليمن- دراسة مشروع الصالح كنموذج تجريبي**، مجلة العلوم الهندسية- جامعة أسبوط.
- [5] الحداد. محمد أحمد حسن، (2008)، **العمارة التقليدية في مدينة إب القديمة وتلاؤمها مع البيئة المحيطة**، مجلة الباحث الجامعي، جامعة إب، العدد (19)، ديسمبر 2008.
- [6] الحداد. عبدالرحمن، (1992)، **صناعات القديمة المضامين التاريخية والحضارية**، إصدار مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، اليمن.
- [7] شمسان. جميل، (2004)، **التصميم المعماري والبيئة لمباني صنعاء القديمة**، بحث مقدم لمؤتمر العمارة اليمنية، صنعاء عراقة مدينة، صنعاء، اليمن.
- [8] العلفي. محمد، (2003)، **الخصائص المناخية وأثرها على الخصائص المعماري والتخطيطية في المدن اليمنية**، مجلة كلية الهندسة جامعة صنعاء، المجلد الأول- العدد (1) يوليو 2003م.
- [9] عمارة. نجم الدين عماره بن ابي الحسن الحكيمي اليمني، (1892)، **تأريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء**، تحقيق كاي، ترجمه د. حسن سليمان محمود، ط (الأولى) 2004، مكتبة الارشاد صنعاء.
- [10] غازي. حنان نزار عبد المجيد وآخرون، (2013)، **الفكر التصميمي لعمارة السكن في صنعاء بين التقليد والمعاصرة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد التاسع والعشرون - العدد الأول -.
- [11] الغزالي. علي صالح عبدالحفيظ يحيى، (2005)، **تأثير تقنيات ومواد البناء الحديثة على العمارة المحلية بصنعاء- اليمن**، رسالة ماجستير، كلية الهندسة - جامعة الأزهر.
- [12] القادري. عبدالناصر عبدالله سالم، (2010)، **تطوير البيئة السكنية في مدينة إب (مدخل للارتقاء بالبيئة العمرانية)**، جامعة إب- مجلة الباحث الجامعي، العدد (25)، يونيو 2010.
- [13] القرآن الكريم، سورة عبس - الآية (13).
- [14] الكبسي. محمد حمود أحمد، (2009)، **العمارة الحديثة في اليمن وعلاقتها بالعمارة التقليدية**، المؤتمر الهندسي الثاني - كلية الهندسة- جامعة عدن- الجمهورية اليمنية.
- [15] المعاضدي. دهام ياسين، (2000)، **البيئة الجبلية وعلاقتها بالنمو العمراني لمدينة إب**، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الثانية للبيئة، جامعة إب، اليمن.
- [16] مؤسسة العفيفي، (2002)، **الموسوعة اليمنية**، الطبعة الثانية، صنعاء.
- [17] الموسوعة اليمنية، (2003)، إصدار مؤسسة العفيفي، صنعاء، اليمن.
- [18] هيكل. نمير، (1989)، **جوانب من القيم التشكيلية لفن العمارة الصناعية**، مجلة دراسة يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، العدد 35، صنعاء.
- [19] Ramdane Djebarni, Abdullah Al-Abed, (1998) "Housing adequacy in Yemen: an investigation into physical quality", Property Management, Vol. 16 Issue
- [20] <https://ar.wikipedia.org>
- [21] [www.mawdoo3.com](http://www.mawdoo3.com)
- [22] Norsforsttudies.org, (2019).

## **DESIGN PATTERNS FOR MIDDLE-INCOME CONTEMPORARY DWELLINGS IN IBB CITY- YEMEN**

### **ABSTRACT**

As a result of the great changes witnessed in Yemen in general and the city of Ibb especially since the establishment of Yemeni unity in from 1990 to 2018, from the economic, political, social, cultural and intellectual aspects, due to the migration from the rural to the urban area and the resulting increase in the need for housing construction, and in the absence of laws, legislation and awareness community, in Ibb city emerged New design patterns in residential buildings for middle-income people due to those changes.

This paper studies the changes in design patterns of residential buildings in Ibb and monitored them to benefit from them in the modern housing sector by the cultural and economic structure of society and meet the new and contemporary functional needs of the population. The paper adopts the descriptive documentary approach to track residential patterns in traditional and modern housing before and after the revolution of 26 September 1962 until the end of the twentieth century, and then conducting a field study of the contemporary residential buildings for middle - income people in Ibb and extracting the changes that occurred in the design patterns of the housing units of this category. The research found that there are four design patterns for residential buildings in the city of Ibb, they are results of the economic level of the population and cultural, functional and social disparities, which contributes to the assimilation of housing-related institutions and architects of the changes in design patterns of buildings Which were produced by economic, cultural, intellectual and political changes, which in turn contribute to the improvement of the residential environment of this category, by responding effectively to the trends of the population and their potential in order to meet their housing needs, The paper concludes with a set of findings and recommendations that contribute to the production of housing that meets the needs of middle-income population category, linked to the past related to the present and future and appropriate to the reality of the population and their potential and trends.